

مذكرة توجيهية

صدر هذا المطبوع باللغة العربية بفضل المساهمة السخية التي قدمتها مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية - المملكة العربية السعودية.

مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية
SULTAN BIN ABDULAZIZ AL-SAUD FOUNDATION



التراث الثقافي
غير المادي



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

UNESCO ©
لا يستنسخ بدون ترخيص

ICH Policy Advice-v2.0-AR

تقديم الدعم لأغراض رسم السياسات في ميدان التراث الثقافي غير المادي

مذكرة توجيهية عامة

جدول المحتويات

3.....	لماذا هذه المذكرة التوجيهية؟
4.....	التوجيهات المفاهيمية
4.....	هيكل هرمي للسياسات والقوانين
6.....	صنع السياسات في سياق الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية
9.....	صنع السياسات في سياق الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي
11.....	السياقات الوطنية لصنع السياسات المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي
12.....	التوجيهات العملية
12.....	تنوع النهج
15.....	المسائل الرئيسية التي تنشأ في مجال صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي
18.....	دور الخبراء الاستشاريين في تقديم الدعم الفعال في مجال السياسات
20.....	الخطوات الممكنة في تقييم للاحتياجات
22.....	ملحقات المذكرة التوجيهية
22.....	الملحق الأول: المختصرات
23.....	الملحق الثاني: إرشادات للخبراء الذين يسدون خبرة في مجال السياسات
25.....	الملحق الثالث: نموذج الإبلاغ
28.....	الملحق الرابع: قائمة مرجعية

لماذا هذه المذكرة التوجيهية؟

بموجب اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (ويشار إليها أدناه بـ"الاتفاقية")، تُشجّع الدول الأطراف على وضع أو تعديل سياسة عامة وتشريعات بشأن التراث الثقافي غير المادي، للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية (المادة 13؛ الفقرات 103-105 من التوجيهات التنفيذية). ويلزم أن تهيب الدول الأطراف بيئة تمكينية على الصعيد الوطني (أ) يحظى فيها التراث الثقافي غير المادي بالتقدير والاحترام، (ب) وتتأني فيها مساعدة الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين¹ عند الضرورة في صون² تراثهم الثقافي غير المادي، (ج) ويمكن في إطارها الاعتراف برعاية المجتمع المحلي لها وحمايتها.

وقد رسم العديد من الدول فعلاً سياسات متعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. ويمكن أن تشمل تعديلاً للسياسات والتشريعات القائمة، أو توسيع ولايات المؤسسات القائمة، أو رسم سياسات وسن قوانين جديدة وإنشاء مؤسسات ومبادرات جديدة. بل إنه قد يكون من الأهم أحياناً تحديد الجوانب التي قد تعيق فيها الأنظمة القائمة استمرار انتقال التراث الثقافي غير المادي وممارسته ثم اتخاذ إجراءات تبعاً لذلك، بدل التركيز على وضع أنظمة جديدة. ولا يزال بعض الدول في طور تقرير أنسب التعديلات أو الإضافات اللازم القيام بها للأطر القانونية وأطر السياسات، إن وجدت، من أجل دعم تنفيذ الاتفاقية. ولذلك تُلمَس أحياناً من اليونيسكو المشورة بشأن السياسات والتشريعات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. ومن ثم نشأت الحاجة إلى وضع هذه المذكرة التوجيهية.

ويمكن أن يكون لمصطلح "سياسة عامة" العديد من المعاني، لكنه يستعمل في هذا السياق لوضع نظام مسارات العمل والمبادئ التوجيهية والإجراءات التي تعتبر مفيدة للغرض المحدد المتمثل في صون التراث الثقافي غير المادي. وعندما نتحدث عن السياسة العامة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، فإننا ندرج فيها السياسات التي تتوخى تحديداً دعم صون التراث الثقافي غير المادي كما ندرج فيها تلك السياسات التي يمكن أن تؤثر على صون التراث الثقافي غير المادي رغم أن أهدافها قد تكون مختلفة إلى حد ما. ولذلك، فإن السياسة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي تهم الثقافة وسياسات أخرى من قبيل التعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والهجرة وما إلى ذلك. وتتمظهر سياسات الدولة عادة في الدساتير، ووثائق السياسة العامة والنصوص التشريعية والتدابير التنظيمية.³ وقد لا تكون سياسات الدولة مكتوبة رسمياً دائماً بل يعبر عنها من خلال إجراءات صنع القرارات، وبناء المؤسسات، والقوانين وأولويات التمويل مثلاً. وصنع السياسات عملية معقدة تنطوي على أمور تتجاوز صوغ وثيقة؛ بل إنه يتعين إيلاء العناية الواجبة للقدرة على تنفيذ الإجراءات المقترحة بما فيها الدعم السياسي ودعم ذوي المصلحة، وتوفير الموارد والحوافز لأغراض التنفيذ.

والتراث الثقافي غير المادي مجال جديد نسبياً لرسم السياسات تقدم بشأنه الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية بعض الاقتراحات

1 ويشار إليهم أدناه بالجماعات.

2 تعرف المادة 2-3 من الاتفاقية الصون بكونه "التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه والحفاظة عليه وحمايته وتعزيزه وإبرازه ونقله، لا سيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانب هذا التراث".

3 ثمة بطبيعة الحال فئات ومنظمات أخرى (من قبيل القادة التقليديين) تصنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي التي قد تؤثر على صونه.

بشأن تدابير السياسة العامة الممكنة، لكنها لا تقدم أي توجيه للخبراء بشأن كيفية إسداء مشورة السياسة العامة. وتقدم هذه المذكرة التوجيهية مشورة مفاهيمية وعملية واسعة للخبراء الذي يوظفون بتقييمات للاحتياجات القطرية بشأن سياسة صون التراث الثقافي غير المادي في سياق الاتفاقية. وتهدف إلى توجيه الخبراء لطرح الأسئلة من أجل فهم الصورة الكبرى على أحسن وجه ومساعدة البلد على الانكباب على آثار مختلف خيارات السياسة العامة، وكذلك تحديد التحديات والاحتياجات في الدولة ذات الصلة واقتراح المجالات التي يمكن مواصلة تنمية القدرات فيها. ويمكن الاطلاع على مواد أكثر تفصيلاً في أوراق المعلومات المقترنة بها، والتي تسهب في تناول مجالات محددة من السياسة العامة من قبيل الأحكام الدستورية، وعملية صوغ سياسة التراث الثقافي غير المادي، والسياسات في قطاعي الثقافة والتعليم، وكذلك في طائفة من مجالات السياسة العامة الأخرى التي تتقاطع مع التراث الثقافي غير المادي (من قبيل التنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين، والتماسك الاجتماعي والسلام، وما إلى ذلك). وبالإضافة إلى تقديم أفكار عن المسائل التي يلزم تناولها في كل مجال من هذه المجالات، تقدم أوراق المعلومات إحالات إلى الاتفاقية ونصوصها، وتورد أمثلة وتجارب محددة في مجال صنع السياسات في بلدان أخرى.

وتتخذ المذكرة التوجيهية من الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية منطلقاً، وتستند إلى وثائق تتعلق بعمل أجهزة الاتفاقية، كما تستند إلى التقارير الدورية للدول الأطراف في الاتفاقية، وإلى ما تأمر بإجرائه لهذا المشروع من بحوث وحدة بناء القدرات التابعة لشعبة التراث الثقافي غير المادي في مقر اليونسكو بباريس، وغيرها من الأدبيات ذات الصلة.

التوجيهات المفاهيمية

هيكل هرمي للسياسات والقوانين

نظراً لتنوع الترتيبات في الدول، يصعب تقديم نبذة عن السياسات والقوانين التي من شأنها أن تغطي كل النظم. غير أننا نبدي في هذا المقام بضع ملاحظات عامة بشأن العلاقة بين شتى أنواع الصكوك القانونية.

إن السياسات والقوانين والأنظمة تترايط بعلاقة هرمية. فمن حيث الوثائق الوطنية، يأتي الدستور في قمة الهرم القانوني للدولة عموماً. واللوائح هي وثائق تصوغها الوزارات، أو وكالات الدولة أو غيرها من الهيئات المرخص لها بذلك وتشرح كيفية التي سيطبق بها القانون، إذ تبين مثلاً ما ينبغي أن يقوم به ذوو المصلحة لتتقيد بالقانون. والتشريع مصطلح آخر يقصد به القانون المكتوب الذي تسنه هيئة تشريعية أو سلطة مختصة أخرى في بلد من البلدان. وتصاغ وثائق السياسة العامة تحت إشراف الحكومة وتبين الأهداف والأساليب والمبادئ العريضة التي ستستخدمها حكومة لتوجيه الإجراءات بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، وضع تشريعات أو لوائح أكثر تحديداً.

وبالإضافة إلى الوثائق الوطنية، تصدق الدول عادة على معات الصكوك الدولية، بما فيها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وقد تكون الدول أيضاً أعضاء في هيئات دولية من قبيل منظمة التجارة العالمية، أو منظمة البلدان المصدرة للنفط أو صندوق النقد الدولي فتلتزمها هذه المنظمات باتباع نهج معينة في السياسة العامة. ولدى التصديق على صكوك دولية (أو في تاريخ لاحق)، قد يسمح للدول بإصدار إعلانات أو إبداء تحفظات فيما يتعلق بهذه الصكوك، تعلن أنها لن تقبل بعض

الالتزامات الواردة فيها أو صيغاً منها. وبمجرد التصديق على صك دولي، لا يصبح ذلك الصك تلقائياً قانوناً في الدولة. ففي الدول المدعوة بالدول ذات النظام "المزدوج"⁴، يلزم إدراج الصكوك الدولية في القانون الوطني لكي يكون لها مفعول بعد التصديق عليها، وتتباطأ الدول أحياناً في القيام بذلك. وفي بعض الدول، حدثت أمور كثيرة منذ التصديق على اتفاقية التراث الثقافي غير المادي، في حين لم يحدث أي شيء جدير بالإشارة في دول أخرى.

ويمكن أن تقع الأحكام المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي في جملة من الأماكن داخل النظام القانوني منها: الدستور، والقانون العرفي، والسياسة العامة والتشريع المتعلقان بطائفة واسعة من المواضيع، كما يمكن أن تقع في السياسات الثقافية العامة، أو في السياسات والتشريعات الفرعية في قطاعات الثقافة. وينبغي النظر أيضاً في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تحدد الإطار الوطني للمعونة الإنمائية الخارجية أو مخصصات ميزانية الدولة.

وينقل العديد من الدول صلاحية صنع السياسات المتعلقة بالثقافة لمستويات دنيا من الإدارة أو الحكومة، ولبعضها نظم قانونية متعددة تستوعب بعض الأشكال من القانون العرفي، وبالتالي لها أحكام مختلفة تسري على مختلف الجماعات في الدولة.

ويمكن الوقوف على الشكل الأكثر انتشاراً من نقل الصلاحيات⁵ (الذي سميناه نقلاً إقليمياً للصلاحيات) في نوع معين من النظام الاتحادي. فعلى سبيل المثال، تتولى الدولة، في الأرجنتين، مسؤولية الترويج للسياسات الاتحادية بشأن التراث الثقافي غير المادي، لكن كل مقاطعة مستقلة من المقاطعات الأربع والعشرين تتولى مسؤولية تنفيذها في إقليمها. والنوع الثاني من نقل الصلاحيات الذي يلزم النظر فيه - وهو النقل غير الإقليمي للصلاحيات - يمكن أن يعزى عادة إلى وجود جماعات من السكان الأصليين أو جماعات الأقليات في دولة لا تقتصر احتياجاتها أو نظم الحكومة فيها على منطقة معينة.

وحتى في الحالات التي لا تكون فيها للقادة التقليديين، أو غيرهم من هياكل القيادة التقليدية في الجماعة سلطة إدارية قائمة على الإقليم، فإن الحكومة المركزية يمكن أن تعترف بدورهم في العمليات البديلة لفض النزاعات، مثلاً، أو تخول إليهم بعض المهام عن طريق القانون العرفي.⁶ فالسلطات التقليدية من قبيل الشيوخ أو الرؤساء، وهياكل الحكومة التقليدية، يمكن أن تقوم بدور مركزي في تمثيل الجماعات، وفي نقل التراث الثقافي غير المادي وصونه وإدارته وإدارة المجالات والموارد الطبيعية المتعلقة بممارسة التراث الثقافي غير المادي. وبطبيعة الحال، فإن هياكل القيادة التقليدية كانت تشهد دائماً تغييراً مع مضي الزمن فتنازعتها الجماعة في سلطتها أحياناً. ويمكن أن يشهد اعتراف الدولة بهذه الهياكل تقلباً تبعاً للسياق السياسي. فاعتراف الدولة بأنواع معينة من القادة، وتعيين القادة التقليديين وتدوين القانون العرفي أمور من شأنها أن تعيد ابتكار هياكل القيادة التقليدية كلياً.

4 انظر http://en.wikipedia.org/wiki/Monism_and_dualism_in_international_law

5 نقل الصلاحيات هو الإسناد القانوني للسلطات من حكومة مركزية لدولة ذات سيادة إلى إدارة على الصعيد الإقليمي، من قبيل إدارة على الصعيد الإقليمي أو المحلي. وهو شكل من أشكال اللامركزية الإدارية.

6 دراسة تقارير الدول الأطراف 2014، ITH/14/9.COM/5.a، الفقرة 11.

وعندما تختار الدولة نقل بعض من سلطتها إلى هياكل القيادة التقليدية، فإنها قد تتحسب لنظام قانوني تعديدي. وليست كل النظم القانونية التعددية سواء: بل إن بالإمكان التمييز بين التعددية "الضعيفة" والتعددية "العميقة". ففي النظم التي توصف بالتعددية القانونية الضعيفة، يكون القانون العربي جزءاً من النظام القانوني السائد الذي يقر ذلك القانون: فالقواعد العرفية "يأخذها نظام الدولة من سياقها المؤسسي ويطبقها". وفي النظم التي توصف بالتعددية القانونية العميقة، تعتبر الدولة أن المبادئ التي يستند إليها القانون العربي قد تكون غير متلائمة مع المبادئ التي يستند إليها النظام القانوني السائد، وبالتالي يفسح للمؤسسات العرفية ذات الصلة المجال للعمل بصورة مستقلة عن هياكل الدولة.⁷ ويؤثر اختيار الدولة التعددية 'الضعيفة' أو التعددية 'العميقة' على مقدار السلطة المخولة للقادة التقليديين، وعلى نطاق سلطتهم. وثمة علاقة مفاهيمية وثيقة بين المبادئ التي يستند إليها القانون العربي، وأشكال السلطة التقليدية، والنظم الاجتماعية داخل الجماعات وممارسة التراث الثقافي غير المادي.⁸ ولذلك فإن من المهم، عند النظر في آثار النقل غير الإقليمي للصلاحيات على المسائل المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي، النظر في العلاقة القانونية والإدارية والمفاهيمية بين الدولة والمصادر التقليدية للسلطة والنفوذ، وآثار ذلك على رسم السياسة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي.

وبناء عليه، فإن صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي لا يتخذ دائماً شكل سياسة مستقلة للتراث الثقافي غير المادي في قطاع الثقافة. بل إن الأحكام المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي يمكن أن تدرج في التشريع المتعلقة بإدارة التراث، وفي المهام المؤسسية واللوائح وما إلى ذلك. وبعض السياسات تذكر صراحة التراث الثقافي غير المادي؛ وبعضها الآخر قد يكتفي بالتأثير على صونه بصورة غير مباشرة.

صنع السياسات في سياق الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية

إن الالتزامين الرئيسيين الواقعيين على عاتق الدول الأطراف بموجب الاتفاقية هما اتخاذ "التدابير اللازمة" لصون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها (المادة 11 (أ))؛ وتحديد التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها ووضع قوائم حصره، بمشاركة كاملة للجماعات المعنية، واستيفاء هذه القوائم بانتظام (المادة 11 (ب) و12-1).⁹ ولا تفرض الاتفاقية على الدول الأطراف إلا القليل من الالتزامات الملزمة إلزاماً واضحاً، ورغم أن المادة 13 تشجع وضع سياسات وتشريعات لصون التراث الثقافي غير المادي، فإنها لا تفرض التزاماً صريحاً بالقيام بذلك.¹⁰ وتماشياً مع روح الاتفاقية، فإن الدور العام للدول الأطراف وغيرها من الجهات ذات المصلحة في صون التراث الثقافي غير المادي (من قبيل الباحثين والمنظمات غير الحكومية)، هو مساعدة الجماعات على صون تراثها الثقافي غير المادي، إما بتقديم مساعدة عملية محددة في صون عنصر

⁷ Forsyth, M. 2012, 'Do You Want it Giftwrapped? Protecting Traditional Knowledge in the Pacific Island Countries', in Peter Drahos and Susy Frankel (ed.), Indigenous peoples' innovation: Intellectual Property Pathways to Development, ANU ePress, Canberra, pp. 189-214.

⁸ Forsyth, M. 2009 'Do You Want it Giftwrapped? A Bird that Flies with Two Wings'. وانظر أيضاً Forsyth, M. 2009 'Do You Want it Giftwrapped?' (ANU Press).

⁹ يتعين على الدول الأطراف أيضاً تقديم مساهمات لصندوق التراث الثقافي غير المادي (المادي 26-1) وتقديم تقارير دورية عن أنشطتها بموجب الاتفاقية (المادة 29).

¹⁰ توظف المادة 13 صيغة تشجيعية لكنها صيغة غير ملزمة: "تسعى كل دولة طرف إلى اعتماد سياسات.

من عناصره، أو بالمساهمة في تدابير أعم تهيئ بيئة تمكينية للصون.

ورغم أن معظم إجراءات صون تراث ثقافي غير مادي محدد ستتخذ على المستوى المحلي، داخل الجماعات أو المجموعات المعنية، فإن الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية تشجع مع ذلك الدول على إحداث بيئة مؤسسية ومهنية داعمة للصون، بالقيام مثلاً بما يلي:

- وضع سياسات ولوائح وتشريعات متعلقة بالتراث الثقافي غير المادي أو تعديل السياسات القائمة (المادة 13؛ الفقرات 103-105 من التوجيهات التنفيذية).
 - إدراج صون التراث الثقافي غير المادي. في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية على جميع المستويات (الفقرة 170 من التوجيهات التنفيذية)؛
 - إحداث أو تعيين أجهزة للمساعدة في صون التراث الثقافي غير المادي (المادة 13 (ب)؛ الفقرة 109 من التوجيهات التنفيذية)؛
 - إنشاء أو تعزيز مراكز التوثيق لإدارة المعلومات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي وتسهيل الاستفادة منها (المادة 13 (د)؛ الفقرة 109 من التوجيهات التنفيذية)، وتبادل الخبرة والمعلومات دولياً (المادتان 1 (د) و 19، والفقرات 86-88 من التوجيهات التنفيذية)؛
 - بناء القدرة على الصون لدى الجهات ذات المصلحة، بما فيها الجماعات المعنية (المادة 13 (د) (1)، 14؛ الفقرات 82، و 86 و 107 (ك))؛
 - اعتماد التدابير المالية للمساعدة في صون التراث الثقافي غير المادي (المادة 13 (د)) وإحداث حوافز ضريبية للمساهمة في صندوق التراث الثقافي غير المادي (الفقرة 78 من التوجيهات التنفيذية)؛
 - إحداث أجهزة استشارية أو آليات تنسيق لتحديد التراث الثقافي غير المادي، ووضع قوائم الحصر وتنفيذ البرامج، وما إلى ذلك (الفقرة 80 من التوجيهات التنفيذية)؛
 - تشجيع التعاون والتواصل بين الجماعات والخبراء ومراكز الخبرة ومؤسسات البحوث والشبكات الدولية للمؤسسات المعنية بالتراث الثقافي غير المادي ومراكز الفئة 2 (الفقرات 79-80 و 86 و 88 من التوجيهات التنفيذية).
- ولدى العمل من أجل إنشاء بنية تحتية لدعم أنشطة الصون، تشجع الاتفاقية بقوة أيضاً، بل وتشرط بموجب المادة 11 (ب)، أن تراعي الدول الأطراف مصالح وحقوق الجماعات المعنية.¹¹
- وتشجع الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية أوسع مشاركة ممكنة للجماعات المعنية في كل الأنشطة المتعلقة بتراثها الثقافي غير

¹¹ لما كانت الاتفاقية اتفاقاً بين الدول، فإنه لا تفرض أي التزامات على الجماعات أو على ذوي المصلحة الآخرين.

المادي (المادتان 11 (ب) و15)، بما في ذلك وضع وتنفيذ خطط/تدابير لصون تراثها الثقافي غير المادي (المادة 15؛ والفقرات 1-2، و7 و29 من التوجيهات التنفيذية)؛ وإعداد ملفات الترشيح المتعلقة بتراثها الثقافي غير المادي لأغراض الإدراج في قوائم وسجل الاتفاقية (الفقرات 1-2 و7 من التوجيهات التنفيذية). وفي معرض تشجيع مشاركة الجماعات وموافقتها على الأنشطة المتعلقة بتراثها الثقافي غير المادي، ترغب الاتفاقية تحديداً في تفادي الاستحواذ على التراث الثقافي غير المادي والنيل من سياقه (الفقرة 102 من التوجيهات التنفيذية). فينبغي ألا يصبح التراث غير المادي ملكية للدولة (أو لغيرها من الجهات ذات المصلحة من قبيل مؤسسات البحوث) عن طريق إجراءات وضع قوائم الحصر، أو الترشيح، أو الصون (انظر أيضاً المادة 3 (ب)). وينبغي أن تسعى الدول إلى ضمان حماية حقوق الجماعات المعنية على تراثها الثقافي غير المادي (الفقرة 104 من التوجيهات التنفيذية). وينبغي حماية سيطرة الجماعات على تراثها الثقافي غير المادي إلى أقصى حد ممكن (المادة 13 (د) (2)). ولدى القيام بذلك، من المهم ألا يغرب عن الذهن أنه ليس في عناصر التراث الثقافي غير المادي ولا في الجماعات المعنية ما هو "جامد" زمنياً؛ فهذه العناصر ليست كيانات ثابتة ومحددة. والجماعات والمجموعات ليست متجانسة، وقد تشهد صراعاً داخلياً وانقساماً طبقياً.

وعلاوة على ذلك، فإنه يستفاد من روح الاتفاقية أن التراث الثقافي غير المادي يمكن أن يقوم بدور فعلي ليس فقط في تعزيز مبادئ السلام، بل وفي بلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع، والاستدامة البيئية. وفي هذا الصدد، خصص الفصل السادس من التوجيهات التنفيذية بأكمله لموضوع صون التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة. فهو يهيئ بالدول الأطراف:

- الاعتراف بأهمية دور التراث الثقافي غير المادي بصفته محركاً وضمناً للتنمية المستدامة وتعزيز ذلك الدور؛
- وإدراج صون التراث الثقافي غير المادي. في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية على جميع المستويات (الفقرة 170 من التوجيهات التنفيذية).

وتماشياً مع روح الاتفاقية، ينبغي أن يهدف رسم سياسة التراث الثقافي غير المادي بالتالي إلى:

- مساعدة الجماعات المعنية (عند الاقتضاء) في صون تراثها الثقافي غير المادي، بطرق منها مثلاً بناء القدرات، بدل إناظة هذه المهمة بخبراء خارجيين أو وكالات تابعة للدولة (المواد 1 و3 و13 و15؛ الفقرة 80 من التوجيهات التنفيذية)؛
- تشجيع التوعية بتنوع التراث الثقافي غير المادي وقيمه واحترامه والاعتراف به في أراضي الدول (المادة 1، الديباجة)، بدل التركيز على التراث الثقافي غير المادي لمجموعة واحدة فقط أو إحداث تسلسل هرمي بين شتى عناصر التراث الثقافي غير المادي؛
- تعزيز المشاركة المتواصلة للجماعات في إدارة تراثها الثقافي غير المادي وكفالة حماية حقوقها (المادة 15)،¹² بدل

¹² من المهم الإشارة في هذا المقام إلى أنه كثيراً ما تتعدد الاختلافات في الرأي واختلالات السلطة داخل الجماعات والمجموعات.

تمكين الغير من الاستحواذ عليه (الفقرة 104 من التوجيهات التنفيذية)؛

- ضمان المشاركة الفعلية لأصوات متعددة في عمليات صنع السياسات وفي سياسات صون التراث الثقافي غير المادي (المادة 15، والمادة 11 (ب))، بدل ترك هذه المهمة لبضعة أفراد من الجماعة، أو لخبراء خارجيين أو وكالات تابعة للدولة (الفقرات 79-99 من التوجيهات التنفيذية)؛
- الترويج لسبل النهوض بمبادئ حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة والاحترام المتبادل في صون التراث الثقافي غير المادي (المادة 2-1)، بدل الترويج للتقاليد والأعراف المخلة بالاحترام والمتسمة بالتمييز والمضرة بيئياً (الفقرة 102 من التوجيهات التنفيذية)؛
- الترويج للسبل التي يمكن من خلالها للدول أن تتعاون مع دول أخرى وتطور التفاهم بين الثقافات عن طريق صون التراث الثقافي غير المادي العابر للحدود (المادتان 19 و 20)، بدل الترويج لـ"امتلاك" جماعات أو أقاليم محددة لممارسات التراث الثقافي غير المادي (الفقرة 104 من التوجيهات التنفيذية).¹³

صنع السياسات في سياق الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي

- ترتبط أهداف ومرامي صون التراث الثقافي غير المادي بموجب الاتفاقية ارتباطاً وثيقاً بأهداف ومرامي عدد من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية الأخرى.¹⁴ وتشمل ما يلي:
- اتفاقيات اليونسكو الأخرى في ميدان الثقافة الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)¹⁵ واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005)،¹⁶ وكذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي لعام 2001؛¹⁷
- المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من قبيل الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948،¹⁸ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966؛¹⁹

13 انظر على سبيل المثال، 'Background Paper for UNESCO Meeting, 'Intangible Heritage Beyond Borders Safeguarding Through International Cooperation', Bangkok, 20 and 21 July 2010.

14 لشرح الفروق بين الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات وغيرها من الصكوك القانونية الدولية انظر

https://treaties.un.org/Pages/overview.aspx?path=overview/definition/page1_en.xml

15 اتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي،

<http://unesdoc.unesco.org/images/0011/001140/114044ab.pdf#page=130>

16 اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، <http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001429/142919a.pdf>

17 إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، <http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001246/124687a.pdf#page=72>

18 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>

19 العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>

- الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية من قبيل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 (1989)؛²⁰
- الصكوك الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، وبروتوكولها الاختياري (200)؛²¹
- الصكوك الدولية لحماية حقوق الجماعات على تراثها الثقافي غير المادي. وتتعرف المادة 8 (ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي بحقوق الجماعات على معارفها التقليدية وحاجتها إلى التمتع بالمنافع المستمدة من استغلالها التجاري،²² ويحدد بروتوكول ناغويا المبادئ التوجيهية للتقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية.²³ وانظر أيضاً أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حماية المعارف التقليدية وأعمالها بشأن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي؛²⁴
- الصكوك الإقليمية المتعلقة بالثقافة والتراث من قبيل الاتفاقية الإطارية بشأن قيمة التراث الثقافي بالنسبة إلى المجتمع (فارو، 2005) والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية (مجلس أوروبا 157)،²⁵ والقانون النموذجي لمنطقة المحيط الهادي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي (2002)،²⁶ وإعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التراث الثقافي (2000)،²⁷ والميثاق الثقافي لأفريقيا (1976)²⁸ وميثاق النهضة

²⁰ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/DRIPS_ar.pdf، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية أو لغوية، <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Minorities.aspx> اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C169

²¹ انظر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والصكوك الأخرى في <http://www.unesco.org/new/en/unesco/themes/gender-equality/resources/conventions-and-declarations/>

²² اتفاقية التنوع البيولوجي، المادة 8(ي)، <http://www.cbd.int/traditional/>

²³ بروتوكول ناغويا، <http://www.cbd.int/abs/text/default.shtml>

²⁴ WIPO, Draft Articles for the Protection of Traditional Knowledge, and Traditional Cultural Expressions, http://www.wipo.int/tk/en/igc/draft_provisions.html

²⁵ Framework Convention on the Value of Cultural Heritage for Society, http://www.coe.int/t/dg4/cultureheritage/heritage/Identities/default_en.asp; Framework Convention for the Protection of National Minorities, <http://conventions.coe.int/Treaty/en/Treaties/Html/157.htm>;

²⁶ Pacific Model Law for the Protection of Traditional Knowledge and Expressions of Culture http://www.forumsec.org.fj/resources/uploads/attachments/documents/PacificModelLaw_ProtectionofTKaGuidelinesfordevelopingnationallegislationforthe%20andExprssnssofCulture20021.pdf؛

²⁷ 'protection of traditional knowledge and expressions of culture based on the Pacific Model Law 2002' at <http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/spc/spc001en.pdf>

²⁸ انظر: <http://cultureandinformation.asean.org/wp-content/uploads/2013/11/ASEAN-Declaration-on-Cultural-Heritage.pdf>

²⁸ Cultural Charter for Africa, <http://www.au.int/en/treaties/cultural-charter-africa>

الثقافية الأفريقية (ميثاق النهضة الأفريقية)،²⁹ ومشروع الإعلان الأمريكي لحقوق الشعوب الأصلية.³⁰

- بيانات السياسة الدولية بشأن الصلة بين الثقافة والتنمية المستدامة بما فيها القرارات المتعلقة بالثقافة والتنمية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي 2010 و2013.³¹

وفي صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، من المهم مراعاة هذه الصكوك والمناقشات الدولية والإقليمية لأنه، حتى في الحالات التي لا تكون فيها الدول قد صدقت رسمياً على تلك الصكوك، قد تؤثر هذه الأخيرة على كيفية تصور التراث الثقافي غير المادي وصونه وعلى كيفية الاضطلاع بالصون. ويجدر بالملاحظة أن بيانات السياسة العامة المستلهمة من شتى الصكوك الدولية يمكن أن تكون في حالة توتر مع بعضها البعض.³² وهذا ما يفرض قيوداً ويتيح فرصاً في آن واحد لصنع السياسات المتعلقة بصونه وبمحالات أخرى من أنشطة الحكومة التي تؤثر على التراث الثقافي غير المادي.

السياقات الوطنية لصنع السياسات المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي

يمكن أن يكون صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي أداة مفيدة تساعد الدول على تهيئة بيئة تمكينية عامة لصون التراث الثقافي غير المادي تماشياً مع روح الاتفاقية. فيمكنه أن يبرر تمويل الجهود الرامية إلى ضمان صون التراث الثقافي غير المادي في الدولة وبقدره وينسقه ويضمنه. ويمكنه أن يوضح ويعمق العلاقة بين صون التراث الثقافي غير المادي والأهداف الأخرى للسياسة العامة (من قبيل التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية)، وبين تنفيذ الاتفاقية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية أو الإقليمية التي تؤثر على صون التراث الثقافي غير المادي. ويمكنه أيضاً أن يحدد وربما يخفف الآثار السلبية عندما تعيق التشريعات القائمة ممارسة التراث الثقافي غير المادي ونقله.

وقد وضع العديد من الدول الأطراف سياسات وقوانين لدعم تنفيذ الاتفاقية وضمان صون التراث الثقافي غير المادي في أراضيها. وثمة أيضاً أمثلة عديدة لأنشطة الصون المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي والتي جرت في دول لم تصدق (بعد) على الاتفاقية. غير أن الدول الأطراف في الاتفاقية ليست ملزمة بوضع قوانين وسياسات متعلقة بصون التراث الثقافي غير

²⁹ ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية (ميثاق النهضة الأفريقية). انظر -_0032-treaty-7791-files/default/sites/au.int/ https://

_charter_for_african_cultural_renaissance_a.pdf وميثاق الصكوك الإقليمية الأفريقية، انظر أيضاً، Máté Kovács,

Cultural Policies in Africa, a Compendium of reference documents (OCPA, Madrid). 2009.

³⁰ انظر بشأن مشروع الإعلان الأمريكي بشأن حقوق الشعوب الأصلية

http://www.oas.org/dil/indigenous_peoples_supporting_preparation_draft_declaration.htm; ويذهب

ليكسنسكي (2013) (Lixinski) إلى القول إن الصكوك الإقليمية في الأمريكتين من قبيل مشروع الإعلان الأمريكي بشأن حقوق الشعوب

الأصلية تتصور التراث الثقافي غير المادي حزاناً من "الثقافة الصرفة المشتركة" في القارة (في إطار مشروع للتأكيد على هوية البلدان الأمريكية)،

وصونه يندرج في عملية أوسع نطاقاً للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وحمايتها.

³¹ للاطلاع على هذه الوثائق وغيرها من النصوص ذات الصلة، انظر الموقع الشبكي لليونسكو المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية:

http://www.unesco.org/new/en/culture/achieving-the-millennium-development-goals/resources/culture-and-development-resources/#c326924

³² M. Forsyth, 2012, 'Lifting the Lid on 'the Community': Who has the Right to Control Access to Traditional Knowledge and Expressions of Culture?' International Journal of Cultural Property, 19, pp.1-31.

المادي، كما أن الاتفاقية (المادة 13) وتوجيهاتها التنفيذية، في معرض تشجيعها للدول الأطراف على القيام بذلك، لا تحدد الشكل الذي قد تتخذه الأطر القانونية أو الإدارية. كما لا تشترط دائماً أطراً قانونية وسياساتية رسمية لدعم صون التراث الثقافي غير المادي: فأحياناً يمكن للجماعات أن تمضي قدماً لوضع استراتيجيات للصون دونما حاجة إلى تلك الأطر. وبعض الدول (من قبيل النرويج وسويسرا) لا ترى حاجة إلى صوغ تشريع محدد لدعم صون التراث الثقافي غير المادي.

وتوحي الأدبيات المتعلقة بصنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي³³ واستعراضات التقارير الدورية³⁴ بأن ثمة تنوعاً كبيراً في الأحكام القانونية والإدارية القائمة لصون التراث الثقافي غير المادي سواء فيما بين الدول أو حتى فيما بين مختلف المناطق الإدارية داخل الدولة الواحدة، عندما يتعلق الأمر بنظم حوكمة اتحادية أو قائمة على نقل الصلاحيات. وعلاوة على ذلك، تدرج الأحكام المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي في سياسات ثقافية وتشريعات تراث عامة في حين أنه في حالات أخرى توضع سياسات وقوانين محددة بشأن التراث الثقافي غير المادي، إما أنها تركز على التراث الثقافي غير المادي عامة، أو تصمم لصون جانب محدد من التراث الثقافي غير المادي.

التوجيهات العملية

تنوع النهج

وبناء عليه، فإن عملية صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي متنوعة للغاية، وقد تتأثر بأسباب محددة وبالسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لرسم السياسة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، كما تتأثر بالعمليات الاعتيادية لصنع السياسة داخل الدولة. وبعبارة أخرى، فإنه لا يوجد نهج واحد محدد عندما يتعلق الأمر بالممارسة الفعلية لرسم السياسة. فالسياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي جديدة نسبياً وتتخذ جملة من الأشكال، رغم أن لبلدان من قبيل اليابان وجمهورية كوريا قوانين متعلقة بالتراث الثقافي غير المادي منذ عقود سبقت بدء نفاذ الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، فإن صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي ليست مجرد تحرير وثائق سياسية وقوانين جيدة، بل هي تهيئة الظروف لذوي المصلحة من أجل تنفيذها الفعال.

³³ انظر على سبيل المثال، Lixinski, L., *Intangible Cultural Heritage in International Law* (Oxford University Press

Miyata, S. 2013. *Intangible Cultural Heritage Policy in Japan*. In L. Arizpe & C. Amescua (Eds.), ;2013)

Anthropological Perspectives on Intangible Cultural Heritage (Berlin, Heidelberg: Springer Verlag,

Springer Briefs in Environment, Security, Development and Peace (ESDP) Vol. 46); Carvalho, A. 2008.

Portuguese legislation on intangible cultural heritage and inventories. In *El patrimonio cultural inmaterial*.

Definición y sistemas de catalogación: actas del seminario internacional, Murcia, 15 -16 Feb. 2007, ed.

Inma García Simo, pp.173-184. Murcia: Comunidad Autónoma de la Región de Murcia. Deacon, H.J. et

al., 2004. *The subtle power of intangible heritage: Legal and financial instruments for safeguarding*

intangible heritage, Human Sciences Research Council. متاح في الموقع الشبكي:

<http://www.hsrcpress.ac.za/product.php?productid=2044>

³⁴ يمكن الوقوف عليها في <https://ich.unesco.org/en/committee-documents-and-in-depth-studies-00862>



- وقد وضعت بعض الدول (أو هي بصدد وضع) سياسات وقوانين مخصصة تحديداً لصون التراث الثقافي غير المادي (منها مثلاً، اليابان، والصين، وجورجيا، والنيجر)، في حين دمج دول أخرى (أو هي بصدد دمج) التراث الثقافي غير المادي في التشريع العام المتعلق بالثقافة عموماً (ومن هنا مثلاً، صربيا، وفرنسا، وفيتنام، والمغرب)؛
- وفي بعض الدول، أُصدرت ونُفذت السياسات والتشريعات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي على الصعيد دون الوطني (من قبيل المقاطعات أو الأقاليم في الهياكل الاتحادية) وقد تختلف بالتالي باختلاف المناطق الإدارية داخل البلد الواحد (مثلاً، في إسبانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وسويسرا، ومنغوليا، والنمسا، والهند)؛
- وأنشأ بعض الدول (أو هي بصدد إنشاء) مؤسسات أو مديريات جديدة تتولى مسؤولية التراث الثقافي غير المادي (مثلاً، في الجمهورية الدومينيكية، وغابون، والهند)، ووسعت دول أخرى ولايات المؤسسات القائمة (بوركينافاسو مثلاً)؛
- ولبعض الدول صكوك قانونية ترمي إلى حماية عناصر معينة من التراث الثقافي غير المادي أدرجت في قوائم الحصر/السجلات الوطنية المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي (البرتغال مثلاً)؛
- ويتحسب عدد من البلدان لدعم ممارسين رئيسيين للتراث الثقافي غير المادي، ويدعون أحياناً بالكنوز البشرية الحية (مثلاً، السنغال، وكمبوديا، والمغرب)؛
- وترتبط بعض الدول سياسات تراثها الثقافي غير المادي بأحكام تمم جماعات محددة، سواء كانت هذه الجماعات أقلية أو مجموعات من الشعوب الأصلية، أو مجموعات الأغلبية.

ويمكن أيضاً أن يعزى جزئياً اختلاف هذه النهج داخل الدول: لاختلاف التأثيرات الإقليمية والدولية؛ واختلاف السياقات الاجتماعية - السياسية والتاريخية والاقتصادية في كل دولة؛ واختلاف تفسيرات الاتفاقية والأسباب الدافعة إلى التصديق عليها.

ويمكن للخبراء الذين يقومون بتقييمات للاحتياجات القطرية بشأن سياسة صون التراث الثقافي غير المادي في سياق الاتفاقية أن يستندوا إلى هذه الطائفة من التجارب، باستخدام مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات. ولعل من أنجع المصادر التقارير الدورية التي تتلقاها اللجنة من الدول الأطراف في الاتفاقية. وتستضيف اليونسكو أيضاً قاعدة بيانات للقوانين الوطنية للتراث الثقافي، يمكن مراجعتها للاطلاع على طائفة واسعة من سياسات التراث الثقافي غير المادي؛ فاستناداً إلى نظام التصنيف في قاعدة البيانات، ثمة ما يزيد على 250 مدخلاً بشأن القوانين المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي.³⁵

وتتعهد المنظمة العالمية للملكية الفكرية قاعدة بيانات للتشريعات التي يمكن ترتيبها حسب المدخلات المتعلقة بأشكال التعبير الثقافي التقليدي (ما يزيد على ألف مدخل)³⁶ والمعارف التقليدية (ما يقارب 2000 مدخل).³⁷ ورغم أن قاعدة بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية تركز على قانون الملكية الفكرية المتعلق بما يمكن اعتباره تراثاً ثقافياً غير مادي بموجب

<http://www.unesco.org/culture/natlaws/index.php> 35
http://www.wipo.int/wipolex/en/results.jsp?countries=&cat_id=16 36
http://www.wipo.int/wipolex/en/results.jsp?countries=&cat_id=18 37

الاتفاقية، فإنها تضم أيضاً العديد من القوانين المتعلقة بالتراث.

ولا يمكن دائماً العثور على تدابير السياسة العامة والقانون والتدابير الإدارية الداعمة لصون التراث الثقافي غير المادي في سياسات وتشريعات متعلقة تحديداً بالتراث الثقافي غير المادي، بل إنها قد توجد، وتتأثر تأثيراً عميقاً، بأحكام في الدساتير وسياسات التعليم والثقافة وتشريعات التراث، وأنظمة الملكية الفكرية، وفي سياسات وتشريعات القطاعات الأخرى من التدخل الحكومي، من قبيل التنمية والصحة والسياحة والتعليم. غير أنه يجدر بالملاحظة أن السياسة والتشريع في هذه المجالات لا يراعيان بالضرورة التراث الثقافي غير المادي مراعاة تعزز صونه. بل إنهما في بعض الحالات، قد يعيقان تلك الجهود. وبالتالي ليس من اليسير دائماً (بل ليس من الممكن) تعديل أو رسم سياسات في قطاعات أخرى غير قطاع الثقافة لإدماج شواغل صون التراث الثقافي غير المادي. فالوزارات والإدارات الحكومية أو الوكالات الأخرى غير قطاع الثقافة قد تكون لها منظورات وشواغل مختلفة، وقد لا تتضمن قوائم مسائل السياسة العامة ذات الأولوية التراث الثقافي غير المادي. وفي تلك الحالات، يمكن أن ترسم الدول سياسات للتراث الثقافي غير المادي ونهجاً متسقة في ميدان الثقافة أولاً، ثم تحدد المجالات الرئيسية خارج الثقافة حيث تعيق السياسات والقوانين فعلاً صون التراث الثقافي غير المادي، وتجد سبباً لمعالجة هذا المشكل. وفي الحالات التي يعتبر فيها صون التراث الثقافي غير المادي أولوية من أولويات الحكومة، وعندما يرد مثلاً ذكر التراث الثقافي غير المادي في الدستور أو في أعلى مستويات الحكم، قد يسهل ضمان إدراج مسائل صون التراث الثقافي غير المادي في السياسات المتعلقة بطائفة واسعة من المجالات خارج ميدان الثقافة.

وترد أدناه قطاعات أخرى من قطاعات السياسة العامة التي تتعلق بصون التراث الثقافي غير المادي، لكن لن نرد مناقشتها بإسهاب:

- تشريعات تكافؤ الفرص (عندما ترد أحكام بشأن المساواة في المشاركة في الحياة الثقافية مثلاً)؛
- الدبلوماسية والسياسة الخارجية (عندما يتم التحسب لآليات التعاون الدولي مثلاً)؛
- التخطيط الحضري/العمراني (عندما تتاح إمكانية توفير أماكن/مرافق ممارسة التراث الثقافي غير المادي، مثلاً)؛
- النظم العقارية ونظم الحيازة العقارية (عندما يجري العمل بنظم للحيازة العقارية التقليدية، أو الانتفاع بالعقار لأغراض بناء الجماعات، مثلاً)؛
- الزراعة (عندما يتم الاعتراف بالمهارات التقليدية وممارستها ويجري دعمها، مثلاً)؛
- الأمن الغذائي (عندما تعزز التنمية المجتمعية ممارسة التراث الثقافي غير المادي؛ مثلاً)؛
- حفظ البيئة، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ (عندما يجري تأمين الموارد البيئية لممارسة التراث الثقافي غير المادي، مثلاً)؛
- إدارة الكوارث وحالة المشردين (عندما يتم الاعتراف بأهمية التراث الثقافي غير المادي من أجل تماسك الجماعات،

مثلاً)؛

- الأمن وبناء السلام (عندما يتم الاعتراف بأهمية التراث الثقافي غير المادي من أجل تماسك الجماعات، مثلاً)؛
- التجارة (عندما تراقب هذه السياسات التجارة في قطع الطقوس والقطع الثقافية اللازمة لممارسة التراث الثقافي غير المادي، أو تروج للمنتجات الثقافية، مثلاً)؛
- التعدين (عندما تراقب هذه السياسات الوصول إلى المواقع المقدسة وحمايتها، مثلاً)؛
- الشباب والأطفال (عندما تسهل هذه السياسات نقل التراث الثقافي غير المادي، وتحمي حقوق الأطفال خلال ممارسة التراث الثقافي غير المادي، مثلاً)؛
- وسائل الإعلام والتواصل (عندما تشجع هذه السياسات التوعية بالتراث الثقافي غير المادي، مثلاً).

ويمكن خلط من التشريعات أيضاً أن يؤثر على أنشطة الصون. وعلى سبيل المثال، فإن المركز الأمريكي للحياة الشعبية، في الولايات المتحدة، في إطار قانون صون الحياة الشعبية الأمريكية أوصى بأن يراعى التراث الثقافي غير المادي في تنفيذ كل التشريعات المتعلقة بالموارد الثقافية والتراث الثقافي. فثمة طائفة من القوانين التي تؤثر كلها على صون التراث الثقافي غير المادي من قبيل قانون السياسة البيئية، وقانون الأنواع المهددة بالانقراض، وقانون استعادة الحرية الدينية، والأمر التنفيذي 12898 (بشأن العدالة البيئية المتعلقة بسكان الأقليات)، وقانون الحفاظ على المآثر التاريخية الوطنية، وقانون حماية قبور السكان الأمريكيين الأصليين وإعادة تمها إلى الوطن، وقانون الوثائق الاتحادية.³⁸

ويمكن أن تكون الصكوك الدولية، وكذلك الصكوك الإقليمية المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي وحقوق الشعوب الأصلية والأقليات بالغة الأهمية أيضاً في تحديد إطار المشاكل والحلول، بل وتقديم مفاهيم وتعريف من أجل صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. وهذا ما يمكن أن يساعد في رسم سياسة فعالة؛ ويمكن للاتساق في المصطلحات والنهج أن يساعد في تعزيز التعاون الدولي.

المسائل الرئيسية التي تنشأ في مجال صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي

يمكن أن تواجه الدول قضايا وتشهد بعض التحديات المعتادة في صوغ السياسات والتشريعات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. ويمكن أن تشمل هذه الأمور ما يلي:

- ما هو الموضوع الذي ينبغي تغطيته في السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي وكيف ينبغي تحديد التراث

Lixinski, L. Intangible Cultural Heritage in International Law (Oxford University Press 2013), p.139 ³⁸

الثقافي غير المادي لتغطية أوسع مجموعة ممكنة من عناصر التراث الثقافي غير المادي؛

- كيف يمكن دعم مشاركة الجماعات في صون التراث الثقافي غير المادي والاستفادة منه مع تعزيز الإنصاف والحد من الصراع المحتمل داخل الجماعات؛
- كيف يمكن للدولة أن تعمل على تهيئة بيئة تمكينية تدعم الجماعات المعنية في صون تراثها الثقافي غير المادي في الوقت الذي تتفادى فيه الاستحواذ عليه وتشويهه؛
- كيف يمكن لمؤسسات محددة دعم صون التراث الثقافي غير المادي، وإذا كان بإمكانها ذلك، كيف ينبغي إدراج تعديل ولاياتها في السياسات أو القوانين أو اللوائح؛
- كيف يمكن إدراج أحكام تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي في سياسات وقوانين أخرى داخل قطاع الثقافة وخارجه، وتعزيز التظافر بين صون التراث الثقافي غير المادي والأهداف الأخرى للسياسات العامة؛
- كيف يمكن تعديل السياسات القائمة التي تعيق ممارسة التراث الثقافي غير المادي وصونه و/أو تخفيف حدة التوترات بين شتى أهداف السياسات العامة؛
- تدني الأولوية السياسية الممنوحة للثقافة (وبالتالي انخفاض الميزانيات المخصصة لها)؛
- سوء التواصل بين الوزارات و/أو الوكالات الأخرى؛
- ضعف التواصل والتعاون بين الحكومة المركزية والمستويات الإدارية اللامركزية (إن وجدت)، وبين هذه المستويات الإدارية اللامركزية بخصوص الأمور الثقافية؛
- قلة التشاور مع الجماعات وممثليها، وبصفة أعم، سوء التواصل بين المؤسسات والجماعات وذوي المصلحة الآخرين؛
- ضعف قدرات الموارد المؤسسية والبشرية.

وقد تعترض بعض التحديات صوغ وتنفيذ السياسات الرامية إلى دعم صون التراث الثقافي غير المادي، ومن هذه التحديات ما يلي:

- سوء فهم الغرض من الاتفاقية ومبادئها، كما يتجلى ذلك في مطالبة بعض البلدان بـ"ملكية" عناصر محددة من التراث الثقافي غير المادي المسجلة في القائمة التمثيلية أو المزمع إدراجها فيها؛
- الصعوبات المنهجية والتنظيمية والمالية في إدماج نهج صون التراث الثقافي غير المادي في ميدان الثقافة، مثلاً عندما يكون التركيز قد انصب تاريخياً على صون التراث المادي (من قبيل مواقع التراث العالمي في إطار اتفاقية اليونسكو لعام 1972)، أو عندما ترسم سياسات جديدة لتعزيز المنتجات الثقافية (استرشاداً بأعمال اتفاقية اليونسكو بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي [2005])؛
- الصعوبات في إدراج السياسة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي في التشريعات والسياسات في قطاعات أخرى

خارج قطاع الثقافة، كما يتجلى ذلك في قلة التلاحم بين السياسات الوطنية المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي، والسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية أو التنمية المستدامة؛

- ضعف آليات التشاور مع العموم والجماعات في صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، والصراعات بين الدول، ومنظمات المجتمع المدني والجماعات، وقلة حوافز استخدام الآليات التشاركية والتشاورية؛
- نقل صلاحيات صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي إلى المستويات دون الوطنية من الإدارة داخل البلد، مما يوفر عادة فرصاً لتلبية الاحتياجات المحلية ومراعاة الأوضاع المحلية، لكنه يؤثر سلباً أيضاً على التنسيق بين السياسات داخل الدولة.

وتهم هذه التحديات مختلف البلدان عبر العالم. فالعديد من البلدان تنقل مسؤولية مبادرات صنع السياسات إلى المستويات الإدارية المختلفة دون أن تحرص على وجود القدرة اللازمة محلياً. وعلاوة على ذلك، يواجه العديد من البلدان تحديات في صوغ نهج جديدة تجاه السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي في سياقات تكون فيها الترتيبات المؤسسية لصون التراث أو توثيق المحفوظات راسخة للغاية ولا تركز دائماً على إتاحة أكبر قدر من مشاركة الجماعات.

ومما يساعد على وضع السياسات والتشريعات داخل الدولة ما يلي:

- التحديد الواضح للوضع المحلي، المشفوع بمساعدة تقنية ومشورة قانونية وتفكير في تجارب البلدان الأخرى، لتركيز صنع السياسات تركيزاً سليماً على المجالات التي تشتد فيها الحاجة وتتوفر فيها الفرص وفقاً للأهداف المحددة لصنع السياسة، واستناداً إلى المبادرات القائمة؛
- التشاور المفتوح والواسع النطاق مع الجهات المعنية ذات المصلحة، بما فيها الجماعات المعنية، والعموم، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والوكالات الحكومية والوزارات لبناء حس امتلاك زمام المبادرة وكسب التأييد وبالتالي ضمان التنفيذ الفعال؛
- الإرادة السياسية القوية للدفع بالعملية قدماً وتخطي أي عقبات؛
- القدرات القوية في الجماعات والمؤسسات من أجل التواصل والتعاون فيما بين القطاعات وذوي المصلحة المتعددين، وتنفيذ السياسات (بما فيها الموارد والحوافز، عند الحاجة).

وتقدم أوراق المعلومات المرتبطة بهذه المذكرة التوجيهية بعض الاقتراحات المحددة الإضافية لتوجيه المشورة السياسية فيما يتعلق هذه المسائل وغيرها من خلال مناقشة تجارب طائفة واسعة من الدول، بما في ذلك في المجالات التالية:

- رسم سياسات التراث الثقافي غير المادي في إطار الأحكام الدستورية العامة وأطر الحوكمة، والأحكام المتعلقة بالأقليات أو مجموعات السكان الأصليين؛

- عملية رسم سياسة التراث الثقافي غير المادي نفسها، بدءاً بتشجيع إشراك الجماعات، وانتهاء بمقتضيات السياسة العامة فيما يتعلق بالتحديد ووضع قوائم الحصر، وبالممارسين للتراث الثقافي غير المادي وعناصره.
- وضع سياسات وتشريعات محددة متعلقة بالتراث الثقافي غير المادي و/أو إدراجها في سياسات وتشريعات ثقافية وتراثية أوسع نطاقاً؛
- إدماج سياسات التراث الثقافي غير المادي في غيرها من مجالات السياسات والتشريعات، بدءاً بالصحة والاستدامة البيئية وانتهاء (في جملة أمور أخرى) بالتحسب في السياسة العامة للتماسك الاجتماعي والسلام، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية.

دور الخبراء الاستشاريين في تقديم الدعم الفعال في مجال السياسات

كيف يمكن لليونسكو أن تقدم دعماً فعالاً للدول الأطراف في الاتفاقية التي تطلب المشورة المتعلقة بالسياسات؟ وما هو دور الخبراء المعينين للمساعدة في هذه العملية، وما هي حدود هذا الدور؟

إن دور الخبراء الاستشاريين هو مساعدة النظراء القطريين في الدول على القيام باختيارات مناسبة محلياً ومستتيرة بشأن كيفية دعم صون التراث الثقافي غير المادي على أحسن وجه بما يتماشى مع روح الاتفاقية عن طريق صنع السياسات. ويتوخى نهج اليونسكو الجمع بين الخبرة في ميدان السياسات الثقافية والخبرة في التراث الثقافي غير المادي، مما يعني أن المتوخى أن يعمل الخبراء معاً لتوفير تحليلات وتوصيات متكاملة. وسيقومون بتحليل للسياق القطري، وهيكل الحوكمة وأطر السياسة العامة ذات الصلة بالتراث الثقافي غير المادي، وتحديات السياسة العامة، والموارد البشرية والمؤسسية المتاحة والتحديات التي تواجه صون التراث الثقافي غير المادي. وسيوجه هذا التحليل الاقتراحات المتعلقة بتدخلات بناء القدرات التي قد تشمل إسداء المشورة السياساتية، والتفكير التعاوني بشأن السياسة العامة، وتيسير المشاورات مع ذوي المصلحة فيما يتعلق بالسياسة العامة، والتدريب على صنع السياسات.

ويرمي التدخل إلى مساعدة النظراء القطريين على تحديد نطاق السياسات والتشريعات والسبل التي يمكن من خلالها للسياسات والتشريعات أو الترتيبات المؤسسية دعم أنشطة صون التراث الثقافي غير المادي وتنفيذ الاتفاقية. فإذا صيغت سياسات وتشريعات جديدة، فإنها ستكيف مع الأوضاع والتحديات والأولويات المحلية. ويمكن تحوير أو تعديل السياسات والتشريعات واللوائح القائمة. وفي بعض الحالات، قد لا يكون إنشاء مؤسسات رسمية، أو صوغ تشريعات وسياسات محددة للتراث الثقافي غير المادي حلاً رشيداً (أو حتى ممكناً)، وفي حالات أخرى قد يكون أمراً مطلوباً.

ولليونسكو خبرة كبيرة في إسداء المشورة السياساتية للدول في ميدان الثقافة، وما فتئت تعمل الفكر في الفرص والتحديات التي تواجه المساعي الرامية إلى القيام بذلك. وفي عام 2011، ناقش قسم السياسات الثقافية والحوار بين الثقافات في اليونسكو مبادئ وعميات صوغ وتنفيذ السياسات الثقافية.³⁹ وأوفدت بعثات لإسداء المشورة في مجال السياسات في إطار

Division of Cultural Policies and Intercultural Dialogue UNESCO Culture Sector, 2011 Operational processes for the formulation and implementation of cultural policies ³⁹

اتفاقية 2005. ولخصت حلقة عمل المشورة في مجال السياسات في عام 2014 تجارب شعبة التراث الثقافي غير المادي وشتى قطاعات اليونسكو الأخرى بما فيها قطاع التربية في اليونسكو ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، ووكالات من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال إسداء المشورة السياساتية للدول.⁴⁰

ومن خلال هذه التجارب يمكن للمرء أن يحدد عدداً من الشروط المؤاتية التي في ظلها يمكن أن يكون دعم رسم السياسات المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي أكثر فعالية:

- ينبغي ألا يقدم الدعم في مجال السياسات إلا بناء على طلب البلد (فهو مؤشر على الإرادة السياسية لصنع السياسة) وأن يكون متوقفاً على التزامات قطرية بمراعاة العملية ونتائجها؛
- ينبغي أن يقوم الدعم في مجال السياسات على أساس فهم واضح للهدف العام للسياسة المزمع صوغها، الذي تحدده طائفة من ذوي المصلحة القطريين، ويتمشى مع نظام الحوكمة المحلية والأولويات القطرية؛
- ينبغي أن يركز الدعم في مجال السياسات على الوضع المحلي، استناداً إلى تحديد للتحديات والاحتياجات والأولويات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، وتحليل للحلول الممكنة (بما فيها الحلول التي لا تنطوي على وضع سياسة أو تشريع)؛
- ينبغي ألا يركز الدعم في مجال السياسات على مساعدة النظراء الإقليميين على تحرير وثيقة للسياسة في إطار تدخل مستقل: بل يلزم الحرص على أن يمتلك النظراء القطريون زمام العملية. وينبغي أن يكون مشفوعاً بموارد بشرية ومالية للتحليل، وإشراك ذوي المصلحة والمتابعة.

وبناء عليه، فإن دور الخبير الاستشاري ليس هو اقتراح حلول نموذجية أو تحرير وثيقة سياسة للدول، بل إن دوره، هو القيام، بناء على طلبها، بتوفير التحليل، والمعلومات وغيرها من أشكال الدعم لعملية استشارية داخلية لرسم السياسة العامة. وسيهتدي الخبير الاستشاري بالمشاورات مع ذوي المصلحة المحليين والخبراء القانونيين في الدولة ذات الصلة، والنظراء الوطنيين ذوي الصلة وأخصائيي اليونسكو ذوي الدراية العاملين في الدولة المعنية. وقد يقدم الخبراء الاستشاريون أمثلة ذات صلة عن مضمون وإجراءات عملية صنع السياسات من بلدان أخرى وي طرحون أسئلة تركز و/أو توسع الإطار المرجعي لصنع السياسات. وسيركز عمل الخبراء الاستشاريين في الكثير منه على التيسير وبناء التوافقات في التفاعل مع النظراء القطريين، والعمل كهيئة لتقييم الأفكار خلال المناقشات. وينبغي أن يبذل الخبراء الاستشاريون قصارهم للتصدي للبعثات التي تحول دون مشاركة الأفراد (المرأة، مثلاً) والفئات الاجتماعية (الأشخاص المنتمون إلى الأقليات والسكان الأصليين، مثلاً) في هذه العملية. وقد يشجعون بذلك قيام عملية تشاركية شاملة لرسم السياسات.

ودور الخبراء الاستشاريين هو أن يكونوا "أصدقاء للجميع، دون أن يكونوا حلفاء أي أحد"، وأن يساعدوا النظراء الوطنيين على التفكير الاستراتيجي بشأن الفرص والتحديات والاستراتيجيات الممكنة لصنع السياسات. وعندما تقوم علاقة الثقة مع النظراء الوطنيين، فإن بإمكانهم أن يسيروا إلى مسائل حساسة من شأنها أن تحدث مشاكل في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد

الوطني أو الصعيد الدولي، ويساعدوا النظراء الوطنيين على استكشاف الاستراتيجيات الممكنة لمعالجتها. غير أنه لا ينبغي أن يصدر أحكام مسبقة بشأن المسائل التي تدرج في نطاق السلطة السيادية للدول أو التي تخرج عن نطاق الاتفاقية.

الخطوات الممكنة في تقييم للاحتياجات

ثمة عدد من الخطوات الممكنة التي يمكن اتخاذها بالتشاور مع النظراء الوطنيين في إطار عملية للتشاور، ثم في سياق رسم السياسات.⁴¹ وهذه الخطوات معززة بالمعلومات الواردة في الملحق 2 إلى 4.

• القيام باستعراض مكتبي للسياق القطري ذي الصلة بصون التراث الثقافي غير المادي، بما فيه:

- السياق التاريخي والسياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي الراهن؛
- التوجهات الديموغرافية في البلد، بما فيها النزوح والهجرة حديثا العهد، وطائفة الجماعات المختلفة في البلد والعلاقات فيما بينها؛
- السياق القانوني والسياسي الوطني والإقليمي والدولي الذي يؤثر في صون التراث الثقافي غير المادي (ليس فحسب في الثقافة، بل حتى في التعليم والصحة والملكية الفكرية، وما إلى ذلك)، بما في ذلك أهداف صنع السياسة في مجال الثقافة،
- الإطار المؤسسي والولايات ذات الصلة.

• تحديد مختلف الأطراف ذات المصلحة (من قبيل الجماعات، والمنظمات غير الحكومية، والوزارات والوكالات الحكومية، والمؤسسات ومراكز البحوث) وإجراء مشاورات مع ممثليها من أجل:

- تحديد أهداف السياسة العامة والمسائل والتحديات ذات الصلة بصون التراث الثقافي غير المادي في البلد (سواء في ميدان الثقافة أو بصفة أعم)،
- تقييم التدخلات والسياسات القائمة التي تدعم صون التراث الثقافي غير المادي،
- استعراض القدرات المؤسسية للقيام بولاياتها الحالية،
- ترتيب الاحتياجات والفرص المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي حسب الأولوية،
- تحديد المجالات الممكنة التي يمكن فيها لصنع السياسات أو مراجعتها وتقديم الدعم المؤسسي أن يساعد

⁴¹ تتضمن الوثائق التالية بعض الخطوات المشابهة: UNESCO Section on the Diversity of Cultural Expressions, 'Methodological Guide for technical assistance missions Dialogue (UNESCO Culture Sector), 2011 'Operational processes for the formulation and implementation of cultural policies

في صون التراث الثقافي غير المادي.

- صوغ تحليل أولي وتقييم للاحتياجات لبناء القدرات بصفة عامة ولصنع السياسات؛
- التشاور مع المعنيين من ذوي المصلحة بشأن التحليل وتقييم الأوليين للاحتياجات؛
- تحرير تقرير ختامي لتقييم الاحتياجات بما فيه تقييم قطري واقتراحات لمواصلة المساعدة في إسداء المشورة أو بناء القدرات.

ملحقات المذكرة التوجيهية

الملحق الأول: المختصرات:

اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي	اللجنة
ما لم يشير إلى خلاف ذلك، فإنها تشمل مصطلحات الجماعات والمجموعات والأفراد بمفهومها الوارد في الاتفاقية	الجماعات
ما لم يشير إلى خلاف ذلك، فإنها تشير إلى اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي (2003)، وأي إشارة إلى "المواد" لا تقتزن بأي إشارات أخرى يقصد بها أيضاً مواد الاتفاقية.	الاتفاقية
تقرير مرفق الإشراف الداخلي عن تقييم الأعمال التقنية لقطاع الثقافة في اليونسكو، الوثيقة IOS/EVS/PI/129 REV (تشرين الأول/أكتوبر 2013).	تقرير مرفق الإشراف الداخلي
ويشمل شتى المصطلحات التي تحيل إلى العمليات التي من خلالها يمكن للدول أن تنضم إلى الاتفاقية من قبيل: التصديق، والقبول والموافقة والانضمام	التصديق
ويشمل تعابير "يصدق" و"يقبل" و"يوافق"، و"ينضم"	صدق (صدقت)
سجل أفضل ممارسات الصون	السجل
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	اليونسكو

الملحق الثاني: إرشادات للخبراء الذين يسدون خبرة في مجال السياسات⁴²

- 1 - افهموا الرؤية الاستراتيجية. قوموا ببحث تحضيرى لفهم الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحددة في كل دولة والتي ستؤثر على صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك مكانة التراث الثقافي غير المادي داخل الرؤية الاستراتيجية للبلد. واسعوا إلى فهم البيئة القانونية التي ستصاغ في إطارها سياسة التراث الثقافي غير المادي.
- 2 - اطلبوا معلومات عن جهة الاتصال الأولية. اطلبوا تعيين شخص يعمل بصفة دائمة في الوكالة الحكومية المسؤولة كجهة اتصال في بداية العملية. فالمشورة السياساتية يمكن أن توضع على الرف بكل بساطة عندما تصدق الدول على الاتفاقية لكنها لا تعين شخصاً مسؤولاً أو جهة اتصال، ولا تكون لها خبرة أو برامج قائمة في ميدان التراث الثقافي غير المادي.
- 3 - اطلبوا تعيين فريق تقني. فينبغي تعيين هذا الفريق وإطاعه قبل وصولكم في مهمة وينبغي أن يصطحبكم في التعامل مع ذوي المصلحة، وأن يقدم إسهامات ويسجل الإجراءات طيلة العملية، وتناط به مهمة تعهد التوصيات الواردة في التقرير فيما بعد.
- 4 - تبادلوا المعلومات الأساسية. احرصوا على إطلاع نظرائكم القطريين في فترة مبكرة من العملية على المعلومات المتعلقة بخلفيتكم وخبرتكم حتى تتأكدوا من استفادتهم من خبرتكم قدر المستطاع.
- 5 - اعملوا على تحديد الجهات ذات المصلحة. احرصوا على أن تتم استشارتكم بشأن مسألة تحديد ذوي المصلحة، قبل وصولكم إلى البلد في مهمة، حتى يكون بإمكانكم تقديم إسهاماتكم بغرض تحسين عمق وسعة المشاورة (عند الاقتضاء).
- 6 - قوموا بتدبير توقعات الحكومة. كما سبقت الإشارة إليه، فإن دور الخبير الاستشاري ليس هو اقتراح حلول نموذجية أو تحرير وثائق سياسات للدول. ولذلك يلزم أن يدبر الخبراء تلك التوقعات لدى الحكومات الراغبة في حل سريع بأن يوضحوا لتلك الحكومات دورهم في مساعدتها على القيام باختيارات مستنيرة وملائمة محلياً بشأن أفضل السبل لدعم صون التراث الثقافي غير المادي بما يتماشى مع روح الاتفاقية عن طريق عملية صنع السياسات.
- 7 - اعتمدوا على الخبرة الموجودة. تواصلوا وتبادلوا المعلومات مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات ذات المصلحة في المجتمع المدني في فترة مبكرة من العملية، حتى تفهم على أحسن وجه كيف يمكنها أن تدعم صون التراث الثقافي غير المادي في الجماعات. وكثيراً ما تكون هذه المنظمات قد أجرت عمليات وآليات استشارية مماثلة تمكنها من أن تقدم إسهاماً قيماً أو توصيات لتحريك الأمور بسلاسة.

⁴² مع جريل الشكر لستيفن شيفونيز.

- 8 - احرصوا على المتابعة في مرحلة ما بعد التشاور. سترغب الجهات ذات المصلحة في المساهمة بأفكار واقتراحات بعد انتهاء مهمتكم، وتقديم التوصيات إلى الدولة، وخلال عملية صنع السياسات. احرصوا على وضع الترتيبات اللازمة للحصول على تلك المساهمات والنظر فيها.
- 9 - اقرؤوا ما بين السطور. أشيروا، قدر الإمكان، إلى التناقضات بين الممارسات المحلية والأحكام القائمة بشأن المساواة وعدم التمييز في السياسات والقوانين الوطنية. راعوا الحساسية في القضايا الصعبة: ولا تصدروا أحكاماً مسبقة، واحترموا سيادة الوطنية.
- 10- ابنوا الثقة مع كل ذوي المصلحة. تروشوا حتى تكسبوا ثقة الفريق التقني وذوي المصلحة في الدولة، وافهموا فهماً تاماً السياق المحلي، قبل إثارة القضايا الصعبة من قبيل مسائل حقوق الإنسان، وذلك مثلاً في الحالات التي تبدو فيها ممارسة التراث الثقافي غير المادي ممارسة تمييزية.
- 11- وظفوا "التقرير" كأداة. اشرحوا في تقريركم ما كان ينبغي اتخاذه من خطوات إضافية، أو من هم أصحاب المصلحة الآخرون الذين تمت استشارتهم، وما هي الأسباب (من قبيل قيود الزمن والميزانية) التي حالت دون إدراجكم لهذه الخطوات. فأحياناً، تمانع الوكالات الحكومية في التعامل مع جماعات أو منظمات غير حكومية معينة، وبالتالي يصعب الحصول على صورة كاملة عن الوضع. افهموا هذه القيود في إطار منظورها وشرحوها، ولا تخفوا الثغرات.
- 12- عمموا استنتاجات التقرير. ستحال تقارير مهمتكم إلى اليونسكو وإلى النظراء القطريين. فابدلوا قصاراتكم لتقديم هذه الاستنتاجات أيضاً إلى الموظفين التقنيين في الحكومة، أو المجتمع المدني أو ذوي المصلحة في الجماعات. وبالإضافة إلى ذلك، قدموا التوصيات مباشرة في شكل إحاطة إعلامية إلى القادة السياسيين في القطاع المسؤول عن تنفيذ الاتفاقية (قطاع الثقافة عادة).

الملحق الثالث: نموذج الإبلاغ

اسم الدولة الطرف

معلومات أساسية عن الدولة

ماهي الجوانب الوثيقة الصلة بالموضوع من السياق السكاني والاجتماعي-الاقتصادي والتاريخي والبيانات الديموغرافية (بما فيها التنوع العرقي) في الدولة؟

كيف تعاملت الدولة وجماعاتها أو منظماتها غير الحكومية مع الاتفاقية حتى الآن (الترشيحات، وطلبات المساعدة الدولية، وعضوية اللجنة، والتعليقات العامة على ملفات الترشيح، والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، وما إلى ذلك)؟

نطاق تقييم الاحتياجات ومنهجيته

ما هو نطاق تقييم الاحتياجات وغرضه؟

كيف جُمع تقييم الاحتياجات، وبأي مشاركة من النظراء القطريين والجماعات وغيرها من ذوي المصلحة؟

الترتيبات الراهنة لصون التراث الثقافي غير المادي في سياسات الدولة والولايات المؤسسية

هل ذكر التراث الثقافي غير المادي في أي من السياسات القائمة أو الولايات المؤسسية؟ وإذا ذكر، فكيف تم تعريفه، وما هي الترتيبات التي وضعت لصونه؟

ما هي الصكوك القانونية الإقليمية والدولية التي صدقت عليها الدولة الطرف أو وافقت عليها وكيف يمكنها أن توجه عملية صنع السياسات المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي؟

كيف يساعد الإطار السياسي والمؤسسي القائم في الدولة الطرف في صون التراث الثقافي غير المادي تماشياً مع روح الاتفاقية؟ وبأي طريقة، إن كان الأمر كذلك:

يشجع ذلك الإطار توعية ذوي المصلحة بقيمة ووظيفة تنوع التراث الثقافي غير المادي في الإقليم، ومبادئ الاتفاقية، والدور الهام للجماعات المعنية في صونه (المادتان 1 و 15)؛

يشجع أوسع مشاركة ممكنة للجماعات المعنية في كل الأنشطة المتعلقة بتراثها الثقافي غير المادي، والتشاور بينها وبين ذوي المصلحة الآخرين في إدارة التراث الثقافي غير المادي (عند الاقتضاء) (المادة 15)؛

يدمج صون التراث الثقافي غير المادي في تخطيط البرامج وتعزيز وظيفته في المجتمع (المادة 13 (أ))، بالقيام مثلاً بتعزيز الاحترام المتبادل، وحقوق الإنسان (بما فيها المساواة بين الجنسين) والتنمية المستدامة (المادة 2-1)؛

يدعم تحديد التراث الثقافي غير المادي في الإقليم ووضع قوائم حصره بمشاركة كاملة للجماعات المعنية ورضاها، واستيفاء تلك القوائم وإتاحة المعلومات للجماعات لأغراض الصون (المادتان 11 و12)؛

يدعم السبل الأخرى لصون التراث الثقافي غير المادي بمشاركة كاملة للجماعات المعنية ورضاها. وهذا ما يمكن أن يشمل بناء القدرات، والبحث، ونشر المعلومات (بإدارة ملائمة) (المادتان 13 و14)؛

يشجع التظافر بين تنفيذ شتى اتفاقيات اليونسكو في ميدان الثقافة، وكذلك التظافر بين صون التراث الثقافي غير المادي وتعزيز الصناعات الثقافية وصون التراث المادي؛ (استناداً إلى ترتيبات في سياسات محددة من سياسات التراث الثقافي غير المادي) (المادة 3)؛

يحمي حقوق ورفاه الجماعات المعنية مع صون التراث الثقافي غير المادي، وتعزيز التنمية المستدامة، والحرص على عدم النيل من سياق التراث الثقافي غير المادي أو الإفراط في المتاجرة به، وعدم تشويه الجماعات المعنية أو إساءة معاملتها (الفقرتان 102 و104 من التوجيهات التنفيذية)؛

يتبادل الخبرة والمعلومات عبر الحدود الدولية (المادتان 1 (د) و1)؛ والفقرات 86-88 من التوجيهات التنفيذية)، بما في ذلك التعاون والتواصل بين الجماعات والخبراء ومراكز الخبرة ومؤسسات البحوث والشبكات الدولية للمؤسسات المعنية بالتراث الثقافي غير المادي ومراكز الفئة 2 (الفقرات 79-80 و86 و88 من التوجيهات التنفيذية)؛

المشاكل الرئيسية في صون التراث الثقافي غير المادي

ما هي المشاكل الرئيسية التي تعترض صون التراث الثقافي غير المادي وضمان استفادة الجماعات من عمليات الصون، والتي أشارت إليها الجماعات المعنية وغيرها من الجهات ذات المصلحة؟

هل توجد ثمة أي مسائل إضافية حددها الخبير الاستشاري؟

ثغرات السياسة العامة في صون التراث الثقافي غير المادي

أي مشكل من هذه المشاكل يمكن معالجته عن طريق رسم السياسات؟

ما هي ثغرات السياسة العامة التي حددها النظراء القطريون وذوو المصلحة؟ وهل توجد ثمة أي ثغرات أخرى في السياسة العامة يمكن الإشارة إليها؟

عملية السياسة العامة

أي عملية من عمليات السياسة العامة يحتمل أن تعتمدها الدولة؟ وما هي التوصيات التي يمكن تقديمها في هذا

الصدد، إن وجدت، للمساعدة في التخطيط لهذه العملية؟

احتياجات بناء القدرات

ماهي الاحتياجات التي حددها النظراء القطريون والجماعات المعنية وغيرها من الجهات ذات المصلحة في مجال بناء القدرات؟ ما هي الاحتياجات الإضافية لبناء القدرات التي يحتمل أن تكون مهمة؟

ما هي أمثلة نهج السياسة العامة التي قد يكون من المهم أن يستكشفها النظراء القطريون وذوو المصلحة؟

أي برنامج لبناء القدرات يمكن أن يلي هذه الاحتياجات على أحسن وجه؟



التراث الثقافي
غير المادي



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

UNESCO ©
لا يستنسخ بدون ترخيص

ICH Policy Advice-v2.0-AR

الملحق الرابع: قائمة مرجعية

هذه قائمة مرجعية للتحضير لتقييم للاحتياجات، بغرض توجيه الميزنة أساساً.

المهمة	الإجراءات
وضع وثيقة لتحديد النطاق	
<p>يصدر الخبير الاستشاري وثيقة تحديد نطاق تقييم الاحتياجات بناء على مشاورات مع النظراء القطريين واليونسكو لتحديد تفاهم مشترك بشأن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الغرض من تقييم الاحتياجات، ونطاقه وعمليته ونواتجه؛ • أدوار الخبير الاستشاري، والنظراء القطريين، وممثلي الجماعات وغيرهم من ذوي المصلحة؛ • العلاقة بين تقييم الاحتياجات وعملية رسم السياسات في الدولة. 	<p>يجتمع/يتبادل الخبير الاستشاري الآراء مع النظراء القطريين واليونسكو (ويمكن أن يتم ذلك عن طريق البريد الإلكتروني أو سكايب) لتحديد ذوي المصلحة الرئيسيين</p> <p>النتائج: وثيقة تحديد النطاق (الفصل الأول من تقييم الاحتياجات)</p>
وضع مشروع استعراض مكتبي	
<p>تقديم النظراء القطريين لمعلومات بشأن:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المسائل والتحديات الرئيسية في صون التراث الثقافي غير المادي؛ • أدوات السياسة القائمة التي لها علاقة بالتراث الثقافي غير المادي؛ • الولايات المؤسسية التي لها علاقة بالتراث الثقافي غير المادي. <p>الاستعراض المكتبي الأولي للخلفية القطرية، والمسائل والتحديات الرئيسية في صون التراث الثقافي غير المادي، وأدوات السياسة القائمة التي لها علاقة بالتراث الثقافي غير المادي والولايات المؤسسية التي لها علاقة بالتراث الثقافي غير المادي.</p>	<p>تقديم النظراء القطريين للمعلومات</p> <p>قيام الخبير الاستشاري ببحث مكتبي</p> <p>النتائج: مشروع استعراض مكتبي</p>
التشاور بشأن مشروع الاستعراض المكتبي ووضع تحليل للسياسات	
<p>إجراء مشاورات لمناقشة وتناول المسائل التي أثرت في الاستعراض المكتبي الأولي وتحديد الثغرات والحلول الممكنة في السياسة العامة. مناقشة احتياجات بناء القدرات في معالجة ثغرات السياسة العامة هذه.</p>	<p>اجتماع الخبير الاستشاري مع النظراء القطريين وممثلي الجماعات وغيرهم من ذوي المصلحة</p>
وضع مشروع تقرير تقييم الاحتياجات	
<p>وضع الخبير الاستشاري لمشروع التقرير وقيامه بتعميمه على النظراء القطريين واليونسكو بغرض الحصول على تعليقاتهم قبل تعديله ووضع صيغته النهائية.</p>	<p>التشاور عن طريق البريد الإلكتروني أو سكايب مع النظراء القطريين وذوي المصلحة الرئيسيين ومع اليونسكو حسب الاقتضاء</p>
وضع التقرير الختامي لتقييم الاحتياجات	
<p>قيام الخبير الاستشاري بوضع وتقديم التقرير الختامي إلى اليونسكو للموافقة عليه ونشره.</p>	<p>النتائج: تقديم التقييم الختامي للاحتياجات إلى اليونسكو</p>